

الأعاصير الإقليمية تدفع بالحريية السياسية إلى الهامش

فسي ترتيبات البيت المحلي لدولة مثل لبنان لا يبدو للمتغيرات الداخلية دور مؤثر كما للعوامل الخارجية، كذلك كان الشأن في أواخر ثمانينات القرن الماضي عندما ساهمت التوافقات الإقليمية في بلوغ اتفاق الطائف الذي أعلن عن نهاية الحرب الأهلية. ذلك الاتفاق تزامن مع صعود لشخصية استثنائية في تاريخ لبنان الحديث، إنه رفيق الحريري الذي استطاع أن يكون بيضة قبان المعادلات السياسية ما جعل من اغتياله حدثاً هز التوازنات وعسر مهمات نجله سعد الذي أتى بعده، خاصة مع الأعاصير الضارية التي أملت بالمشهد اللبناني والإقليمي.

بيروت - يكتشف اللبنانيون في كل عام يحيون فيه ذكرى اغتيال رئيس الحكومة الراحل رفيق الحريري مدى المسافة الكبرى التي باتت شاسعة بين الحريية السياسية التي أسسها الراحل وبين تلك التي يعيشونها اليوم بزعامته نجله رئيس الحكومة السابق سعد الحريري.

ويستنتج اللبنانيون بسهولة يؤس المقارنة بين المرحلة الصاعدة التي واكبت ظهور الحريري الأب قبل سنوات من اتفاق الطائف المبرم عام 1989، وتلك التي شهدت تدهوراً مؤلماً للظاهرة الحريية بعد اغتياله في 14 فبراير عام 2005.

ويرى بعض خبراء السياسة في لبنان أنه يجب عدم المغامرة لإجراء مقارنة تبسيطية لا تأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية والسياقات التاريخية المرهقة التي أعقبت اغتيال الحريري، بل تبدأ بقرار قهري اتخذته النظام السوري في عهد بشار الأسد. فقد سعت دمشق إلى محاصرة نفوذ الحريري الأب من خلال التأثير في الانتخابات التشريعية ثم فرض أميل لحود، رجل دمشق المخلص، رئيساً للجمهورية، وفرض شخصيات موالية مباشرة للنظام السوري ورئيسه بشار الأسد في مراكز الأمن الأساسية (الأمن العام ومخابرات الجيش وأمن الدولة).

ويبدأ تدهور الحريية السياسية في عهد سعد الحريري، بل بدأ بقرار قهري اتخذته النظام السوري في عهد بشار الأسد. فقد سعت دمشق إلى محاصرة نفوذ الحريري الأب من خلال التأثير في الانتخابات التشريعية ثم فرض أميل لحود، رجل دمشق المخلص، رئيساً للجمهورية، وفرض شخصيات موالية مباشرة للنظام السوري ورئيسه بشار الأسد في مراكز الأمن الأساسية (الأمن العام ومخابرات الجيش وأمن الدولة).

ويستنتج الباحثون أن سعد الحريري ورث تياراً سياسياً متكوياً باغتيال مؤسسه، وتياراً مربكاً يتعرض لحملة ممنهجة استهدفت الهيئة السياسية العريضة الداعمة من خلال حملة الاغتيالات التي طالت قيادات سياسية لبنانية منوثة لدمشق سبقت وتلت اغتيال الحريري، وصولاً إلى انقلاب حزب الله العسكري في 7 أيار/ مايو والذي فرض على الحريري وتياره وحلفائه التسليم بغلبة حزب الله من خلال القبول باتفاق الدوحة عام 2008.

ويخلص الباحثون إلى أن سعد الحريري والحريية السياسية دفعا ثمناً غالياً في مواجهة الوصاية الإيرانية على لبنان، وأن سعد الحريري اضطر إلى قبول أمرها الواقع إلى درجة الذهاب بعيداً في تسوية لدعم مرشح حزب الله الوحيد لرئاسة الجمهورية ميشال عون، وأن الحريية السياسية في عهد الأب كانت، إضافة إلى كاريزما الرجل، تتمتع بدعم عربي دولي، فيما الحريية السياسية في عهد الابن واجهت أعاصير كبرى ليس من مهمة تيار سياسي لبناني محلي مواجهتها.

ولا شك اليوم في أن الحريية تحتاج إلى إعادة ترشيح وتحديث تعيد لها معانيها داخل المساحة السنية كما المساحة اللبنانية الواسعة



الحريية تحتاج إلى إعادة صياغة

منحدرات أهمية في طريق الليبيين نحو حوار جنيف

بعثة غسان سلامة متهمة بمحاولة شق الصف البرلماني



دور يثير الكثير من الشك والريبة

المسلحة أمام الأصدقاء في المجلس، وأعرب المسماري عن استغرابه لهذه التصريحات، خصوصاً أنها تأتي في وقت «ترحب فيه القيادة العامة بالبعثة الأممية في مناطق سيطرتها»، وأخبرها زيارة المبعوث الأممي لبنغازي، وقال «لدينا 45 مطاراً ومهبطاً وقاعدة يستطيع سلامة استخدامها»، لافتاً إلى استقباله في بنغازي على «أعلى مستوى».

كما استهجنّت القيادة العامة للقوات المسلحة بيان البعثة الأممية حول عدم منح الإنز لطاقرتها بالهبوط في المطارات الليبية، موضحة أن القيادة مستعدة لاستقبال طائرات الأمم المتحدة في كل المطارات التي تؤمنها في أرجاء البلاد.

وأكدت القيادة في بيان لها أن ما جاء في بيان بعثة الأمم المتحدة لا يعبر عن حقيقة الأمور، ولا يقلل الصورة الحقيقية للبرلمان الليبي، موضحة أن القيادة في مطاري معيتيقة ومصراة اللذين ليسا تحت تامين القيادة العامة.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، فالبعثة الأممية تواجه انتقادات بسبب ميولها لدعم أحد أطراف النزاع، وعدم سعيها للوقوف عند الشرط الأساس لحل الأزمة، وهو تفكيك الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية وجمع السلاح والاعتراف بمؤسسات الدولة وعلى رأسها الجيش الوطني، وكذلك صمتها غير المبرر أمام تدفق السلاح والمرتزقة والخرق المفضوح لاتفاق برلين وعدم تنديدها المباشر بالتدخل التركي والتشديد الميليشيوي في مختلف الجبهات، واعتمادها في تقاريرها على مصادر أحد أطراف النزاع دون غيره، وأحياناً على ما توردته الميليشيات على صفحات الفيسبوك، مثل فضيحة الحديث عن تهجير عدد من الموالين من النظام السابق من سرت بعد تحريرها من قبل القوات المسلحة في السادس من يناير الماضي، بينما كان العديد من أبناء المدينة يحتفلون بأربعين صور القذافي والأعلام الخضراء أمام قوات الجيش التي لم تقمهم وإنما وفرت لهم فرصة للتعبير عن عواطفهم المكبوتة منذ العام 2011.

بات دور البعثة الأممية في ليبيا وخاصة رئيسها غسان سلامة محل شك من قبل أغلبية الليبيين، وخاصة من حيث محاولته ترجيح كفة حكومة السراج المعزولة في طرابلس وقوى الإسلام السياسي المسيطرة عليها في حوار جنيف المرتقب، وسعيه إلى تجاهل ما يدور على الأرض، فالبرلمان المنتخب وإن كان يواجه تحديات داخلية بسبب تنوع الولاءات وتعددها، فإنه يبقى الطرف الشرعي في المعادلة الحالية، وهو الغطاء السياسي للجيش الذي يسيطر على أكثر من 95 في المئة من مساحة البلاد، وللقائيل التي لم يستطع أي طرف قمع إرادتها عندما قررت إغلاق حقل وموانئ النفط، كما أنه الغطاء التشريعي والدستوري للحكومة الفاعلة على أغلب مناطق البلاد.

عدم مساواة عدد الممثلين لمجلس النواب المنتخب بعد ممثلي مجلس الدولة الاستشاري.

لكن يبدو أن البعثة الأممية لم تعجزها شروط البرلمان المنتخب فقررت اختراقه لتهميش دوره، والانقلاب على شرعيته، ووفق ما قاله مصدر مطلع لـ «العرب» فإن البعثة اتجهت للاتصال بالنواب فرادى لإغرائهم بالمشاركة في الحوار ومحاولة الدفع بمن يبدي الاستعداد للخروج عن الصف والالتحاق بالأعضاء المنشقين الذين يجتمعون تحت غطاء جماعة الإخوان بطرابلس.

ودعا عضو مجلس النواب إبراهيم الزغبدي المبعوث الأممي إلى الأخذ في الاعتبار أن مجلس النواب هو الجسم التشريعي الوحيد المعترف به دولياً في البلاد، متهماً سلامة بمحاولة سحب البساط من تحت البرلمان.

وقال عضو مجلس النواب محمد العباني إنه تلقى اتصالاً هاتفياً، من سيدة عزّفت نفسها أنها من البعثة الأممية للدعم في ليبيا، طلبت منه ملء استمارة الترشيح لمؤتمر جنيف، فكان رده «الترشيح وقرار الحضور من عدمه يتخذ تحت قبة البرلمان». ونفس القصة رواها النائب علي السعيد، الذي رد بنفس رد العباني، موضحاً أن مجلس النواب سبق وأن أرسل 5 نقاط للبعثة الأممية تضمنت الكثير من النقاط التي تتعلق بالحوار، إلا أن البعثة لم ترد عليها حتى الآن.

وقال السعيد إن رسالة وصلتته عبر تطبيق «فايبر واتساب» تتضمن نموذجاً خاصاً بالانداسة الانتخابية بغرض الحوار، معتبراً أن هذه الخطوة تعكس خروج البعثة عن اختصاصاتها وهي الدعم والمساندة وإحجام نفسها في شؤون مجلس النواب الذي هو أعلى سلطة في ليبيا.

ولفت إلى أن هذه ليست المرة الأولى حيث سبق للبعثة وأن تواصلت في ديسمبر مع النواب طالبة منهم اختيار شخص عن كل دائرة، مشدداً على ضرورة عدم التخلي عن سيادة مجلس النواب واختصاصه الاصيل في المشاركة بالحوار واختيار ممثليه.

وجاءت تصريحات النواب، لتكتشف عن أساليب البعثة الأممية في محاولات اختراق للبرلمان تبدو أقرب إلى التصرفات الإخوانية التي تم تجربتها في أكثر من بلد، من خلال شق صفوف القوى المنافسة بالإغراءات المالية والسياسية ووجود المناصب والكراسي والتبني الدولي.

وما يزيد من حالة الغموض حول دور البعثة، اتهامها من قبل الجيش الوطني بمحاولة تشويه صورته أمام مجلس الأمن بداعائه عدم سماح القيادة العامة لرحلات البعثة الجوية بالهبوط في ليبيا، وفق ما ورد على لسان المتحدث باسم القيادة العامة أحمد المسماري الذي قال إن تصريحات سلامة الأخيرة هي «رسالة لمجلس الأمن الذي يناقش الأزمة الليبية الليلية، تهدف إلى تشويه صورة القوات

لعدد منهم من قبل حكومات غربية بعينها، للدفع نحو اتفاق مشبوه، من أبرز معالم الشبهة المحيطة به المجيء بفايز السراج إلى صدارة الحكم رغم أنه لم يكن معروفاً كفاعل سياسي لا في العهد السابق ولا في مرحلة ما بعد الإطاحة بالنظام.

لذلك أطلق مجلس النواب أربعة شروط للمشاركة في حوار جنيف وهي:

● اختيار المجلس ممثليه من قبله.

● إحالة قائمة الأربعة عشر من المستقلين الذين سخطتاهم البعثة إلى المجلس لإعطاء رأيه.

● يتم بشكل واضح تحديد مهمة اللجان واليات عملها والمدة الزمنية للحوار.

● لا يتم إقرار واعتماد أي حكومة إلا بعد المصادقة عليها من مجلس النواب.

مجلس النواب أدرك حقيقة الطبخة الأممية والتي تختلف عما طبع في الصخيرات في 2015 عندما تم الضغط على ممثليه للدفع نحو اتفاق مشبوه، من أبرز معالم الشبهة المحيطة به المجيء بفايز السراج إلى صدارة الحكم



الحبيب الأسود
كاتب تونسي

تواجه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا اتهامات معلنة من قبل مجلس النواب وقيادة الجيش الوطني بالتواطؤ مع أحد أطراف النزاع، في إشارة إلى قوى الإسلام السياسي المرتبطة بحكومة فايز السراج المعزولة في 5 في المئة من المساحة الجبلية للبلاد.

ويستحق جانباً من المجتمع الدولي والقوى الإقليمية إلى إعادة تدوير هذه الحكومة كما حدث في ديسمبر 2015 من خلال اتفاق الصخيرات، عندما أعيد إحياء المؤتمر الوطني المنتهية شرعيته بنتائج انتخابات 2014 للدفع به من جديد إلى الحكم عبر ما سمي بالمجلس الأعلى للدولة، في فرض سياسة الأمر الواقع على ضوء معركة الانقلاب التي قادتها ميليشيا فجر ليبيا بدعم قطري تركي، ويتواطؤ من بعض الأطراف الأوروبية الفاعلة في الملف الليبي.

وبعد خمس سنوات، شهدت فيها ليبيا الكثير من الأحداث، وفي مقدمتها إطلاق الجيش الوطني لعملية الكرامة التي حررت شرق ووسط وجنوب البلاد من الإرهاب، وحصنت منابع الثروة من ميليشيات المرتزقة ولصوص المال العام، وجعلت الحكومة المنتهية عن البرلمان برئاسة عبدالله الغني تدبر الشأن العام في مدن وقرى لا تبعد إلا كيلومترات قليلة عن مقر حكومة الوفاق في طريق السكة، يحاول غسان سلامة العودة إلى نقطة الصفر.

ويشير مراقبون إلى أن مشكلة البعثات الأممية تبدو واحدة في المنطقة العربية، من العراق إلى سوريا واليمن وصولاً إلى ليبيا، حيث أن أدوارها في مختلف الملفات بدت أقرب إلى وجهات نظر القوى المتمردة والميليشيات والجماعات الخارجة عن القانون، وتخدم مصالح قوى بعينها في ظل توازنات يراد لها أن تتشكل على حساب العرب بخرق سيادة الدول والتلاعب بوحدة المجتمعات والشعوب.

ولا شك أن الليبيين، يدركون طبيعة الدور الأممي في بلادهم، وما يقوم به غسان سلامة المبعوث الأممي معتمداً إلى ليبيا منذ الإطاحة بنظام معمر القذافي في 2011، بعد الأردني عبدالإله الخطيب، والبريطاني إيان مارتن، واللبناني طارق متري، والإسباني برناردينو ليون، والألماني مارتن كوبر. تميزت محاولات المبعوثين الأمميين بتجاهل أساسيات المجتمع المحلي وخصوصياته وتاريخه وصلته بمؤسسة الحكم وتكوينه الثقافي المتنوع، والانحياز إلى منظومة بعينها تمثلها أسر وتيارات محدودة العدد والتأثير والقبالية الشعبية تكاد تكون منحصرة في طرابلس ومصراة، وهو ما جعل الأمم المتحدة تعجز عن تحقيق أدنى قدر من المصالحة الوطنية، بينما حققها الجيش بدعم قبلي واسع في المناطق الخاضعة لنفوذه.

اليوم، تحاول البعثة الأممية الانقلاب على ما حققته القوات المسلحة ومن ورائها الأغلبية الساحقة على الميدان، من خلال عملها على الدفع نحو حوار جنيف (26 فبراير) وهو أحد مخرجات مؤتمر برلين المنعقد في 19 يناير الماضي، بدعوة ما يسمى بـ «لجنة الأربعة»، التي تقرر تشكيلها من 13 عضواً يمثلون مجلس النواب المنتخب والمعترف به دولياً باعتباره السلطة الشرعية الأولى في البلاد، مقابل 13 عضواً يمثلون مجلس الدولة الذي يمتلك صفة استشارية لا غير، وفق اتفاق الصخيرات، وليست له صفة تشريعية، في مساواة بعيدة عن الواقع يراد لها أن تكون حصان طروادة للتلاعب بالواقع السياسي الفعلي، مع 14 عضواً يتم اختيارهم وفق ميولات البعثة.

أدرك مجلس النواب حقيقة الطبخة الأممية والتي لا تختلف عما طبع في الصخيرات في 2015 عندما تم الضغط على ممثليه سواء بالترتيب أو الرغبة واستغلال الجنسيات المزبوجة